تحليل تجميعي لتقييمات البرامج القطرية في منظمة الصحة العالمية

موجز التقييم – تشرين الأول/أكتوبر 2021

الغرض والهدف

تُحدّد التقييمات التي تجريها منظمة الصحة العالمية للبرامج القطرية الإنجازات والتحديات والمجالات الرئيسية التي يتعين تحسينها وتوثيق أفضل الممارسات والابتكارات المشتقة من عمل المنظمة في بلد معين. وتولد هذه التقييمات بيّنات تبرز مسائل عامة تستدعي اهتماماً على المستوى المؤسسي بغية المساهمة في التعلم المؤسسي، الذي حصل على المزيد من التركيز في ضوء التزام المنظمة صراحة بتحقيق الأثر المرجو على المستوى القطري (والحاجة إلى المساعدة في تحقيق هذا الأثر وإظهاره) في برنامج العمل العام الثالث عشر للفترة 2019–2023. والغرض من هذا التحليل التجميعي لتقييمات البرامج القطرية التي أنجزت بين عامي 2017 و2020 (تايلند، ورواندا، ورومانيا، والسنغال، وقيرغيزستان، وميانمار، والهند) هو استخلاص العبر من الإنجازات الرئيسية والمسائل المتكررة حتى تستفيد منها إدارة المنظمة لتحسين الأداء المؤسسي والعمليات والإرشادات المؤسسية.

النتائج الرئيسية

الملاءمة

تتضمن استراتيجيات التعاون القُطري/اتفاقات التعاون ثنائية السنوات بوجه عام تحليلاً شاملاً للوضع الصحي داخل البلدان، ولكن معظمها يفتقر إلى مبرر واضح يدعم أولوياتها المختارة، وتركيزها الاستراتيجي، والتحليل الذي يركز على نوع الجنس/الإنصاف. وهي تتواءم بشكل وثيق مع الأولويات الصحية الوطنية، وتتسم بالمرونة الكافية التي تُمكّن مكاتب المنظمة القطرية من الاستجابة للأولويات الناشئة. وتتوافق أيضاً الأولويات الاستراتيجية توافقاً جيداً مع الأهداف الإنمائية للألفية/الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، ولكن بدرجة أقل مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى المتعلقة بالصحة. وقد كانت المواءمة بين أولويات استراتيجيات التعاون القُطري وأولويات إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كافية إلى حد بعيد، مع وجود روابط أكثر وضوحاً في الجيل الجديد من استراتيجيات التعاون القُطري التي يتواءم إطار نتائجها ومؤشراتها مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وتنعكس أولويات برنامج العمل العام بشكل جيد في استراتيجيات التعاون القُطري/اتفاقات التعاون ثنائية السنوات، مع وجود توافق أكثر وضوحا في الجيل الجديد من استراتيجيات التعاون القُطري.

وهناك اعتراف كبير بدور المنظمة بوصفها رائدة في قطاع الصحة ومنظمة لأنشطته، وكذلك بميزتها النسبية في وضع القواعد والمعايير وفي توفير الدعم السياساتي والخبرة التقنية. ومع استمرار البلدان في التطور وظهور جهات فاعلة جديدة في قطاع الصحة، يتعين على المنظمة الابتعاد عن مجال المساعدة التقنية وزيادة تعزيز دورها في تقديم الدعم للحوار الاستراتيجي/السياساتي للحكومات بشأن القضايا الصحية وتعزيز الإجراءات المتعددة القطاعات لدعم أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة. ومن شأن الحضور الاستراتيجي الأقوى على المستوى اللامركزي أن يزيد من تعزيز التأهب لحالات الطوارئ والنظم الصحية.

وقد عالجت مكاتب المنظمة القطرية مسألة الإنصاف من خلال الجهود المبذولة لدعم التغطية الصحية الشاملة، وعالجت قضية المساواة بين الجنسين بشكل رئيسي من خلال وضع برامج مراعية لنوع الجنس، ولكن هناك حاجة إلى المزيد من العمل بشأن المحددات الاجتماعية للصحة وتعميم المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والإنصاف في استراتيجيات التعاون القُطري/اتفاقات التعاون ثنائية السنوات.

الفعالية

يلاحظ تحقيق إنجازات كبيرة في مجال مكافحة *الأمراض السارية*، ولا سيما فيما يتعلق بالأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتطعيم. وفي معظم البلدان، أسهمت منظمة الصحة العالمية أيضاً إسهاماً كبيراً في مكافحة *الأمراض غير السارية*، ولا سيما في مكافحة التبغ، والوقاية من السرطان، والسلامة على الطرق. وأبلغ عن تحقيق نتائج أقل فيما يتعلق بمجال *تعزيز الصحة طيلة العمر*؛ مع تحقيق معظم النتائج في هذه الميدان في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق. ومن المسلم به أن تعزيز النظم الصحية يمثل أولوية من الأولويات، مع تحقيق

نتائج ملحوظة في هذا الشأن في جميع البلدان، ولكن تحقيق التغطية الصحية الشاملة سيتطلب دعماً مستمراً لإصلاحات قطاع الصحة الطويلة الأجل. وفي مجال إدارة مخاطر الطوارئ والأزمات، تشمل النتائج الرئيسية تعزيز قدرة البلدان على الامتثال للوائح الصحية الدولية ودعم تصدي الحكومات لفاشيات الأمراض. وعلى الرغم من عدم وجود بيانات متينة تبين مدى مساهمة المنظمة في إحداث تغييرات طويلة الأجل في الحالة الصحية للسكان، فقد قدمت أمثلة ملموسة على التحسينات التي طرأت على الحصائل الصحية، ولا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتطعيم/الحد منها.

وقد استفادت مكاتب المنظمة القطرية في الكثير من الأحيان من المساعدة التقنية والمبادرات التي تقودها المكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي، لسد الثغرات في مجال القدرات أو توفير موارد إضافية. وتضطلع المكاتب الإقليمية بدور هام في دعم تبادل الخبرات بين البلدان. وهناك إشراف قوي للحكومة على أنشطة منظمة الصحة العالمية، مع وجود بيّنات على عملية التحويل في بعض البلدان، وقد ساهمت العمليات التشاركية التي تقودها مكاتب المنظمة القطرية لوضع استراتيجيات صحية وطنية في الحصول على تأييد قوي من أصحاب المصلحة الحكوميين. ومع ذلك، فقد أدى ارتفاع معدل دوران الموظفين الحكوميين، وعدم الاستقرار السياسي، وتغير الأولويات الوطنية، إلى الحد من استدامة النتائج في بعض البلدان.

الكفاءة

تتمثل وظائف المنظمة الأساسية التي تضطلع بها مكاتب المنظمة القطرية على نحو أكثر شيوعاً في الخيارات السياساتية، وبناء القدرات، والقواعد والمعايير، والقيادة والشراكة. وعلى الرغم من وجود بعض البيّنات التي تدل على توليد المعارف، فإن دعم برامج البحوث الوطنية يشكل فجوة يتردد ذكرها. وقد اعتمدت المنظمة إلى حد ما على وظيفة الرصد، ولكن دعم ترصد الأمراض الناشئة يحتاج إلى تحسين.

وهناك أمثلة على التعاون القائم مع الوزارات الأخرى (مثل مقاومة مضادات الميكروبات/السلامة على الطرق)، ولكن إقامة شراكات أقوى مع وزارات خارج قطاع الصحة سيعزز المزيد من التعاون المتعدد القطاعات، لا سيما فيما يتعلق بالصحة البيئية/المحددات الاجتماعية للصحة.

وأقامت مكاتب المنظمة القطرية في الكثير من الأحيان شراكات مع منظمات الأمم المتحدة التي تعمل تقليدياً في قطاع الصحة لمعالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك، وشاركت بنشاط في فريق الأمم المتحدة القطري (مثل رئاسة/المشاركة في رئاسة الأفرقة العاملة، والعمل، حيثما كان ذلك مناسباً، كقائد/مشارك في قيادة مجموعة الصحة). وتوجد شراكات قوية أُقيمت مع الجهات المانحة الثنائية والشراكات العالمية من أجل الصحة، وحُدّدت الفرص الكفيلة بزيادة التعاون مع منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

وأعاق عدم وجود تمويل مستدام يمكن التنبؤ به قدرة مكاتب المنظمة القطرية على تنفيذ برنامج عملها، وقد يقوض دورها القيادي في قطاع الصحة. وأدى أيضاً نقص الموظفين في مجالات برنامجية محددة إلى الحد من تحقيق النتائج. ولا تزال مسألة الوظائف الشاغرة وارتفاع معدل دوران موظفي مكاتب المنظمة القطرية تمثلان مشكلة تعزى جزئياً إلى عمليات التوظيف المطولة والاعتماد المفرط على عقود اتفاقات الخدمات الخاصة. ويتعين إيجاد توازن أفضل بين الموظفين الدوليين والموظفين الفنيين الوطنيين، وكذلك إتاحة فرص تنمية القدرات للموظفين الوطنيين لضمان قيادة المنظمة وخبرتها داخل البلد.

وتتمثل إحدى الفجوات العالمية القائمة في جميع مكاتب المنظمة القطرية في عدم وجود نظرية بشأن إطار التغيير/النتائج. وتجري معالجة قضايا الرصد المنهجي في برنامج العمل العام الثالث عشر، وينبغي أن يكون الجيل القادم من استراتيجيات التعاون القُطري في وضع أفضل لرصد الحصائل الصحية.

العبر المستخلصة من التحليل التجميعي

العبرة 1: ينطوي إشراك الوزارات من قطاعات متعددة في وضع المفاهيم، وآليات إدارة إستراتيجيات التعاون القُطري وحوكمتها على إمكانية زيادة إشراف الحكومة والتعاون بين القطاعات. ومن الضروري النظر بعناية في اختيار الكيانات المشاركة.

العبرة 2: إقامة شراكات مع منظمات الأمم المتحدة التي ليست لها ولاية تقليدية في مجال الصحة أمر ضروري يتيح للمنظمة دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتجاوز الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، ومواصلة معالجة المحددات الاجتماعية للصحة والصلة بين الصحة والبيئة.

العبرة 3: يمثل الدخول في شراكات استراتيجية مع جهات فاعلة من غير الدول مثل منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والرابطات المهنية استراتيجية جيدة لزيادة الاستدامة، لا سيما في سياقات عدم الاستقرار السياسي وارتفاع معدل الدوران. ويشكل

أيضاً إنشاء شبكة قوية من منظمات المجتمع المدني عاملاً أساسياً لتعزيز حضور المنظمة على المستوى المحلي.

العبرة 4: يكون الجمع بين أنواع مختلفة من الدعم (مثل دعم السياسات، وبناء القدرات) والنواتج التي تركز على مجالات قليلة أكثر فعالية في المساهمة في تحقيق نتائج على مستوى الحصائل مقارنة بمجموعة مشتتة للغاية من البرامج المتباينة.

العبرة 5: يشكل وجود وظائف تمكينية جيدة الموارد عنصراً هاماً لضمان القدرة الإدارية وقدرات الاتصال الكافية، وهذه الوظائف ضرورية لزيادة وضوح الرؤية وجذب المزيد من التمويل.

العبرة 6: يمكن أن تساعد تقييمات البرامج القطرية المكاتب القطرية في تحديد ميزتها النسبية مقارنة بميزة الشركاء وأن تصبح أكثر تركيزاً من الناحية الاستراتيجية في سياق تبرز فيه جهات فاعلة جديدة في قطاع الصحة. ولتحقيق ذلك، سيكون من المهم أن تدرس تقييمات البرامج القطرية معايير التقييم المتعلقة بالاتساق دراسة تامة.

العبرة 7: يمكن أن يساعد إدراج فرع منفصل عن العبر المستخلصة من تقييمات البرامج القطرية مستخدمي التقييم في تحديد العبر تحديداً أفضل حول ما كان ناجحاً على نحو جيد وما كان ناجحاً بدرجة أقل في تنفيذ البرامج القطرية.

العبرة 8: يتطلب تصميم المنهجيات المراعية للمنظور الجنساني تعميم المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والإنصاف على صعيد جميع معايير التقييم وإدراج المؤشرات المراعية للاعتبارات الجنسانية في مصفوفة التقييم. وهذا الأمر أساسي لضمان أن تولد تقييمات البرامج القطرية التعلم الذي يهدف إلى تحسين إدماج المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والإنصاف في البرمجة القطرية.

التوصيات

التوصية 1: تمشياً مع التركيز على تحقيق الأثر على المستوى القطري الذي يجسده برنامج العمل العام الثالث عشر، ينبغي للمنظمة أن تضمن اشتمال الجيل القادم من استراتيجيات التعاون القُطري/اتفاقات التعاون ثنائية السنوات على نظريات محكمة للتغيير تكون بمثابة أدوات إدارية مفيدة للمساعدة في توجيه المنظمة نحو تحقيق هذا الهدف في كل سياق قطري. وينبغي أن تكون كل استراتيجية من استراتيجيات التعاون القُطري/اتفاق من اتفاقات التعاون ثنائية السنوات مصحوبة باستراتيجية لتحقيق الآثار المحددة الهدف وإطار لرصد النتائج يتضمن خطوط أساس وأهدافاً كوسيلة لرصد وإظهار التقدم المحرز نحو زيادة الأثر. وللمساعدة في زيادة احتمال تحقيق النتائج على المستوى القطري إلى أقصى حد، ينبغي استعراض سياسات المنظمة المتعلقة بالدعم القطري وتعزيزها حسب الاقتضاء. وفيما يتعلق بالأطر الزمنية التي تغطيها استراتيجيات التعاون القُطري/اتفاقات التعاون ثنائية السنوات، ينبغي التركيز بشدة على ضمان أقصى قدر من التوافق مع برنامج العمل العام الحالي، وكذلك مع الخطة الصحية الوطنية المقابلة، حيثما أمكن ذلك.

التوصية 2: وفقاً للآثار الموجهة لاتخاذ إجراءات في إطار استراتيجيات التعاون القُطري/اتفاقات التعاون ثنائية السنوات، ينبغي للمنظمة أن تقيم شراكات استراتيجية أو تدعم هذه الشراكات خارج قطاع الصحة ومع الجهات الفاعلة من غير الدول من أجل تعزيز النُهج المتعددة القطاعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التوصية 3: يجب أن تضمن المنظمة تزويد المكاتب القطرية بما يكفي من الموارد المستدامة التي يمكن التنبؤ بها – المالية والبشرية على حد سواء – واللازمة لمعالجة الأولويات المحددة في استراتيجيات التعاون القُطري، فضلاً عن التوجيه والدعم، لتحقيق الأهداف الطموحة لبرنامج العمل العام الثالث عشر وأهداف التنمية المستدامة.

التوصية 4: ينبغي أن تُقيّم المنظمة التقدم المحرز في تحقيق قدر أكبر من الأثر على المستوى القطري وأن تستفيد من هذا التعلم في عملية وضع برنامج العمل العام الرابع عشر، فضلاً عن الجيل القادم من استراتيجيات التعاون القُطري/اتفاقات التعاون ثنائية السنوات.

جهات الاتصال

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب التقييم على العنوان التالي: evaluation@who.int

رابط: تقرير التقييم (evaluation report)